الاستثمار الذكي والتنمية المستدامة

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 28 فبراير 2021

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

يرتبط مصطلح (الاستثمار) عادة بالجوانب الاقتصادية، فالعديد من المراجع تُعرف الاستثمار على أنه «قيام شخص أو مجموعة من الأشخاص أو كيان مؤسسي في بلد غير بلده باستخدام خبراته أو جهوده أو أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده أو بالمشاركة مع شخص محلي أو أجنبي أو مع الدولة في إنشاء مشروع أو مشروعات مشتركة». كما تشير تلك الدراسات إلى أن هذا الاستثمار المباشر يتميز بطابع مزدوج، الأول: وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في بلد المضيف، والثاني: ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع، أي الاستغلال المباشر للمشروع. وتجد الدراسات الاقتصادية أن من أفضل الاستثمارات لدى المستثمرين الأجانب أن يكون الاستثمار بشكل مباشر ففي هذه الحالة يكون لهم حق اختيار النشاط الذي يستثمرون فيه من جهة، وكذلك لهم حق السيطرة على هذه المشروعات لما يمتازون به من نفوذ لهم في هذا النوع من الاستثمار، ولكن من ناحية أخرى فإنه من حق الدولة المضيفة حق توجيه المستثمرين نحو أنشطة اقتصادية معينة بحسب احتياجاتها

ويأتي هذا التوجيه من خلال التشريعات الوطنية التي تنظم الاستثمار وتشرع لهذا الغرض.

هذا التعريف مقبول إلى درجة كبيرة إن كان حديثنا ينحصر في موضوع الاستثمار الاقتصادي فقط، ولكن بدخولنا عصر التنمية المستدامة، وفكر وثقافة الاستدامة، وكذلك توجه دولنا ودخولها عصر التنمية المستدامة فإنه ينبغي وبإلحاح شديد أن نعيد التفكير في مفهوم الاستثمار، ليتحول من استثمار اقتصادي مجرد خال من المعاني إلى استثمار ذكي يرتبط ويترابط بكل المعاني الحياتية الأخرى المتاحة، سواء كان مرتبطًا بالاستثمار بالإنسان أو الزراعة أو حتى بالتعليم والفكر والثقافة وما إلى ذلك. فليس من المعقول وليس من الحكمة أن يحجم مصطلح (الاستثمار) ونحن نعيش في عصر التنمية المستدامة بالاقتصاد والاستثمار الأجنبي فقط.

ونحن إذ نذهب إلى هذا الفكر فإننا ننطلق من خلال ثلاثة محاور رئيسية، هي كالتالي:

المحور الأول: لا ننكر أهمية الاستثمار الاقتصادي الأجنبي أبدًا، فهذا النوع من الاستثمار من المفترض أن يحقق الكثير من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لبلد المضيف، فهو من المفروض أن يفتح فرص العمل للعاطلين عن العمل ويخفف من مشكلة البطالة في البلاد، وكذلك يرفع نسبة التكوين الرأسمالي الخاص بالدولة، ويمد سوق العمل بالأيدي

العاملة الماهرة والفنيين والإداريين في شتى التخصصات، ومن ناحية أخرى يشبع حاجات المواطنين من خلال انتاج السلع والخدمات المنتجة محلياً التي تتماشى مع رغباتهم، بالإضافة إلى أن فتح أبواب تصدير السلع إلى الخارج يؤدي إلى توفير عملات أجنبية ضرورية لاستغلالها في شراء وتداول السلع والمنتجات في البلاد. كل هذا يؤدي إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

المحور الثاني: دراسة تجارب الآخرين، لذلك فإننا ننطلق من خلال هذا المحور لدراسة وتحليل واستقراء تجارب الدول المتقدمة وموقفها من الاستثمار الاقتصادي الأجنبي، فلنأخذ اليابان مثلاً، ولنحاول أن نستقرئ أنظمتها وموقف أسواقها من المستثمر الأجنبي، لنستنتج التالي:

1. تقيد الأنظمة في اليابان نسبة المستثمر الأجنبي وذلك بهدف إدخال المستثمر الياباني أو دخول اليابان الأسواق العالمية، وهذا ما نراه الهدف الأساسي من قانون الاستثمار وحرص المشرع الياباني على هذا الشرط في إبقاء مقاليد الأمور بيد العناصر اليابانية من خلال شروطه التشريعية.
2. من أهداف قانون الاستثمار الياباني أن نجد أنه يحرص على تحسين ميزان المدفوعات الياباني.
3. حرص المشرع الياباني من خلال تشريعات الاستثمار على الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ونمو التوازن الاقتصادي.

4. **يهدف المشرع الياباني إلى القضاء على مشكلة البطالة من جهة وجودة الصناعة اليابانية من خلال الشرط الخاص بضرورة أن يكون الشريك الياباني مزاولاً الصناعة حتى تكون ذا شهرة عالمية وكذلك استفادة اليابانيين من التقنيات والنظم المتطورة في الدول الاخرى. وكذلك حرصه على أن يكون الطرف الياباني هو القوي في اتخاذ القرار الإداري للشركة الوليدة.**
5. **ومن خلال فرض بعض القيود على المستثمرين الأجانب وبالتحديد القيد الخاص بتنازل المستثمر الأجنبي عن الاعفاء الممنوح له بخصوص تحويل الأرباح ورأس المال إلى خارج اليابان وذلك محاولة للاحتفاظ بقدر كبير من العملة الصعبة التي يحتاج إليها الاقتصاد الياباني.**

ونحن هنا لا نريد أن نقارن أنفسنا وقوانيننا وأنظمتنا في الدول العربية بالتشريع الياباني ولا بالسوق الياباني، ولكن يجب ألا ننسى أن اليابان خرجت من الحرب العالمية مهزومة ماديًا وتم تدمير بنيتها التحتية بالكامل، إلا أنها قامت كما يقوم طائر العنقاء من الرماد، فبنت نفسها بنفسها، وتحررت وأصبحت اليوم كيانًا اقتصاديًا يهدد السوق العالمية ويفرض شروطه على المستثمر الأجنبي، فالتشريع الياباني يقول ببساطة من يريد أن يدخل السوق الياباني فليدخل بحسب شروطي أنا ولا تفرض

شروطك أنت، وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد أن المستثمرين الأجانب يتسابقون بل يتهافتون للدخول في السوق الياباني بهدف الاستثمار.

أما نحن في دولنا العربية، فلا نشترط ولا نستطيع أن نشترط، على الرغم من وجود العديد من الموارد الطبيعية بين أيدينا، إلا أن أسواقنا العربية مفتوحة لكل من يريد أن يلج من غير حدود أو شروط، وهذا اجحاف بحق الإنسان المواطن، فالمستثمر يدخل سوقنا بشروطه هو وعماله هو ويفرض علينا أسلوبه وطريقته، ونحن لكي نستقطبه لا نتكلم ولا نحرك ساكنًا، وهذا موضوع سنتحدث فيه لا حقًا.

المحور الثالث: وهو المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، فمن الملاحظ أن أهداف التنمية السبعة عشر تتنوع ما بين القضايا الاقتصادية والاستثمارية، والقضايا الاجتماعية، والقضايا البيئية، وكل تلك الأهداف تُبنى على البنية التحتية الثلاثة وهي الأمور الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى القضايا التكنولوجية والتقنية والقضايا والأمور الإدارية التي تقوم بإدارة كل هذا، وهذا يعني أن أهداف التنمية المستدامة لم تركز فقط على الأمور الاقتصادية والاستثمارية المالية فحسب وإنما توسعت بطريقة متوازنة بين كل تلك القضايا الإنسانية والاجتماعية والتقنية والإدارية، فكل الذي يسعى للدخول إلى عصر التنمية المستدامة فلا يفكر في الاستثمار الاقتصادي فقط لأنه سيكون مثل الأعرج الذي لا يستطيع المشي، وإن مشى وتمكّن من المشي لفترة زمنية معينة فإنه

حتمًا سيتوقف في مرحلة ما، وإنما عليه أن يعيد التفكير في خطواته الاستثمارية المستدامة إن أراد ذلك.

فإن بلغنا هذا الإدراك في توسيع مفهوم الاستثمار الذكي المعتمد على التنمية المستدامة عندئذ فإنه يمكن تصنيف الاستثمار إلى عدة أصناف، مثل:

1. الاستثمار الاقتصادي: وهو إنتاج الخدمات أو السلع المُخصصة للاستثمار أو الاستهلاك، مثل المشروعات الصناعية والتجارية.
2. الاستثمار الاجتماعي: هو السعي نحو رفع رفاهية الأفراد الاجتماعية، مثل المشروعات الثقافية والفكرية، والرياضية والترفيهية، وكذلك تحقيق أثر اجتماعي وتلبيه احتياجات أفراد المجتمع والمساهمة في حل المشاكل المجتمعية وتحقيق احتياجات الأفراد المجتمعية.
3. الاستثمار الإداري: هو تطوير المؤسسات الإدارية والهيئات سواء الخاصة أو العامة والتي تقدم خدمات للمواطنين والمستثمرين والتي تهتم بالمحافظة على المجتمع والأفراد، بالإضافة إلى إعادة سن القوانين والأنظمة والتغلب على البيروقراطية والفساد الإداري والمالي، وربما تنمية البنية التحتية بهدف تحقيق التنمية المستدامة المتكاملة.
4. استثمار الموارد البشريّة: هو السعي لتحقيق التنمية البشريّة وتنمية الأفراد والاهتمام بالإنسان المواطن بالدرجة الأولى قبل أي

شيء آخر، وهذا ما تحاول أهداف التنمية المستدامة تحقيقه، ويظهر ذلك في البرامج التدريبيّة، والتعليميّة المُقدمة للأفراد في الدولة والمعتمدة على الأفراد.

5. استثمار الموارد الطبيعية: وهذا أمر ضروري، فدولنا الخليجية والعربية ذات إمكانيات كبيرة من حيث الموارد الطبيعية، من النفط والغاز بالإضافة إلى المعادن، وعندما نتحدث عن الموارد الطبيعية يجب ألا ننسى الزراعة والثروة البحرية والنهرية وكل ما يقع في يد الإنسان ويمكن الاستفادة منه لتطوير البلاد، وهذه قضايا ذات ضروريات قصوى يجب إعادة التفكير فيها.

مرة أخرى نقول، إنه عندما نرتقي إلى هذا المفهوم في معنى (الاستثمار) في بلادنا العربية فإننا حتمًا سنتحدث عن الاستثمار الذكي، وهذا يعني بالضرورة نظرة واسعة ومتوسعة في مفهوم الاستثمار، لأننا اليوم نعيش النطاق الضيق الذي حصرنا أنفسنا فيه، إذ إننا مازلنا نتحدث ونفكر بعقلية اقتصادية، فالاستثمار لدينا هو الاستثمار الأجنبي الذي يأتي برأس ماله وعمالته وشروطه هو التي يفرضها علينا، أو الاستثمار العقاري المنحصر في المباني والأراضي وبناء الفنادق.

فإن استطعنا – فعلاً – أن نوسع مداركنا فإننا بذلك نكون قد حققنا العديد من الأهداف التي لم نكن لنبلغها في حال تحقيق الاستثمار المالي فقط، فمثلاً يمكننا تحقيق الأهداف التالية:

1. **السعي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا أمر لا غبار عليه وتسعى إليه كل الدول.**
2. **وفرة الأيدي العاملة ذات الاختصاص، وتنميتها وتطويرها، وهذا يعني تطوير الإنسان.**
3. **تلبية حاجة السوق والإنسان مما يطلبه من سلع وخدمات، وينبثق ذلك من الرغبة في الوقوف في وجه الاحتمالات التي قد تطرأ على السوق كتوسع رقعة الأسواق وارتفاع معدلات الطلب فيها، وكل ما يتعلق بموضوع السوق وكذلك احتياجات الإنسان، وهذا يلقي بظلاله على القضايا والجوانب الاقتصادية والاجتماعية بصورة كبيرة.**
4. **ارتفاع مستويات التطوير العلمي والتقني والرغبة في مواكبتها أولاً بأول، وهذه جوانب إدارية مهمة.**
5. **ارتفاع عامل المواطنة والاستقرار السياسي والاقتصادي معًا.**
6. **يمكن أن يتوج كل ذلك بارتفاع معايير التفاؤل والسعادة وانخفاض معايير التشاؤم والإحباط والاكتئاب.**

لنعتبر هذا الكلام مقدمة لملف كبير ومهم سنتحدث فيه لاحقًا، فمازال للحديث بقية.